A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/BGD/1
19 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

بنغلاديش

* لم تحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

(A) GE.08-16831 280109 290109

أولاً – السياق القطري

١- تتبنى بنغلاديش نظاماً ديمقراطياً متعدد الأحزاب، له شكل موحد للحكم وبرلمان من غرفة واحدة يمثله ٣٠٠ عضو منتخبين إنتخاباً مباشراً. وبالإضافة لهذه المقاعد الثلاثمائة، هناك ٤٥ مقعداً مخصصة للمرأة يتم شغلها بالانتخاب بنظام التمثيل النسبي من بين الأحزاب الممثلة في البرلمان. وقد أُجريت منذ عام ١٩٩١ انتخابات برلمانية متتابعة بإشراف حكومة غير حزبية لتصريف الأعمال، مما يضمن انتقالاً سلمياً للسلطة من خلال عقد انتخابات حرة وعادلة وموثوقة.

٢- وقد نشأت فكرة الحكومة المحايدة المعنية بتصريف الأعمال استجابة للمطالبة بسبل سلمية لتغيير الحكومة من خلال انتخابات محايدة. وفي نهاية فترة الحكومة البرلمانية تنتقل المسؤولية إلى حكومة محايدة لتصريف الأعمال تتكون من كبير مستشارين[١] وعدد مقرر من المستشارين[٢]. وقد تولت آخر حكومة لتصريف الأعمال مسؤوليتها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عندما أعلن رئيس الدولة حالة الطوارئ في أعقاب قلاقل سياسية.

٣- وبعد تولي حكومة تصريف الأعمال السلطة، اتخذت مجموعة من مبادرات الإصلاح الدستوري التي تضمنت فيما تضمنت فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية؛ وإعادة تشكيل لجنة مكافحة الفساد ولجنة الانتخابات لجعلهما مستقلتين وظيفياً عن الحكومة؛ وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ وعدم تسييس إدارة الشرطة والشؤون المدنية. وكانت هذه المبادرات الإصلاحية، ذات التأثير المباشر على الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان والتنمية، قد مرت بعملية تخطيط على مدى سنوات. وقد تُرجمت هذه المبادرات إلى عمل في فترة ولاية هذه الحكومة. وظهر الآن في بنغلاديش نموذج جديد للحوكمة يستهدف تعزيز إطار العمل الديمقراطي للبلد لضمان خلاصه من كارثة الفساد والتمييز والاستغلال. والأهم من ذلك أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كانا شريكين نشطين لحكومة تصريف الأعمال في هذه المبادرات الإصلاحية، بأسلوب لم يُعهد من قبل في بنغلاديش.

٤- وإن التزام بنغلاديش بقيم التعددية، والديمقراطية، والحوكمة الجيدة، وحقوق الإنسان، والعدالة بين الجنسين، وتمكين المرأة، قد أدى إلى تحقيق تحول اجتماعي ملموس في العقود الأخيرة. وكان من ثمار هذه الجهود أن أصبحت بنغلاديش نموذجاً للنجاح في تخفيف وطأة الفقر. وكان لتنفيذ سياسات عملية وإصلاحات استراتيجية في مجالات النمو الاقتصادي، والتنظيم السكاني، وتمكين المرأة، والاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية، وتعزيز المنظمات غير الحكومية، والانتخابات الديمقراطية، وقبل كل ذلك المجتمع المدني المفعم بالحيوية، دور في مساعدة بنغلاديش على تبوُّء مكانة بين البلدان التي حققت تنمية بشرية متوسطة.

٥- وفي إطار السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نجحت بنغلاديش في تحقيق معدل شديد الارتفاع في التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية والثانوية، وفي إزالة التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس. كما غطت برامج تطعيم الأطفال ٨٧,٢ في المائة منهم في عام ٢٠٠٦. وانخفضت معدلات وفيات الأمهات والرُّضع والأطفال دون الخامسة من العمر انخفاضاً كبيراً، مع ارتفاع مؤشر متوسط العمر المتوقع. كما تواصل بنغلاديش السير نحو بلوغ سائر الأهداف الإنمائية للألفية.

٦- وبرغم ما تحقق من تقدم مشجع في التنمية البشرية في بنغلاديش، لا يزال الفقر يثير القلق، إذ إن نحو ٤٠ في المائة من السكان هم من الفقراء[٣]. وإن الفقر، مقروناً بكون بنغلاديش عادة عرضة للكوارث - إذ شهدت تزايد عدد الكوارث الناجمة أساساً عن تغير المناخ بسبب انبعاث غازات الدفيئة - يشكل تحدياً رئيسياً أمام مبادرات التنمية وحقوق الإنسان هناك. فالفقراء عادة ما يعجزون عن التصدي لمظاهر الجور والتمتع بكامل حقوقهم بسبب ضعف وضعهم الاقتصادي. ونظراً لأن الوضع الاقتصادي هو أحد الأسباب الجذرية لانتهاك العديد من حقوق الإنسان الأساسية وعدم الوفاء بها، فقد اعتمدت بنغلاديش أساليب شمولية ومتعددة الجوانب تستهدف تخفيف وطأة الفقر من جهة وضمان حقوق الإنسان لمواطنيها من جهة أخرى.

ثانياً - المنهجية

٧- أُعد الاستعراض الدوري الشامل بالتشاور مع جماعات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية[٤]، والوزارات، والوكالات. وبصرف النظر عن المدخلات الخطية من الأطراف الفاعلة المعنية، والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من داخل الحكومة وخارجها على السواء، أُجريت مراجعة لنخبة من وثائق حقوق الإنسان، حيثما دعت الضرورة، لاستكمال المعلومات المقدمة وإجراء تقييم مستنير لسيناريو حقوق الإنسان.

ثالثاً - الإطار القانوني والقضائي

٨- يُعد دستور بنغلاديش القانون الأعلى للبلد. ولا يجوز للسلطات التنفيذية أو الهيئات النظامية سن أي قوانين من هذا القبيل، ولكن يجوز لها سن قوانين محلية في حدود ما تسمح به السلطة التشريعية. هذه التشريعات الفرعية، المشار إليها باسم القواعد والأنظمة، قابلة للنفاذ في المحاكم، ما لم تخالف أحكام القانون الأصلي.

٩- وإن سيادة القانون هي إحدى السمات الأساسية للنظام القضائي في بنغلاديش. وبرغم إرساء هذا النظام وفقاً لقواعد القانون العام البريطاني، إلا أن معظم القوانين هي قوانين نظامية تسنها السلطة التشريعية وتفسرها المحاكم العليا. وتختص المحكمة العليا، التي تشمل المحكمة الأعلى درجة ومحاكم الاستئناف، بتفسير القوانين التي يضعها البرلمان وإعلان بطلانها إذا تبين إخلالها بالحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور. وتُخوَّل المحكمة الأعلى درجة سلطة النظر في قضايا الاستئناف والمراجعة المحالة من المحاكم الأدنى درجة، وإصدار الأوامر والتوجيهات من خلال أوامر قضائية لإنفاذ الحقوق المقررة في الدستور. كما تُخوَّل هذه المحكمة سلطة منح سبل الانتصاف الأخرى المتاحة بموجب الولاية القضائية. وتُخوَّل محكمة الاستئناف سلطة النظر في الدعاوى المرفوعة ضد القرارات المتخذة من المحكمة الأعلى درجة أو أي هيئة نظامية أخرى.

١٠- والدعاوى المتعلقة بالمال والممتلكات والتعويض وما إلى ذلك تُرفع أمام محاكم مدنية يترأسها قاض مساعد أو قاض جزئي إضافي بحسب القيمة المطالب بها. أما الشكاوى المتعلقة بارتكاب جرائم فتُقدم لأقسام الشرطة أو للمحاكم الجنائية التي يترأسها قاض. إضافة إلى ذلك، هناك محاكم استئناف عمالية مختصة بحل المنازعات العمالية.

١١- وهناك قضاة خاصون يتولون النظر في دعاوى الفساد ضد الموظفين العموميين. وأُنشئت محاكم خاصة للنظر في الجرائم المرتكبة ضد المرأة والطفل، بما في ذلك العنف المنطوي على إلقاء الأحماض. وتنظر في المنازعات المتعلقة بالانتخابات محاكم خاصة بالانتخابات تتكون من موظفين قضائيين. أما شؤون الأسرة فيفصل فيها قضاة

مساعدون في محاكم الأسرة. وتُمنح محاكم القرى في المناطق الريفية، ومجالس التوفيق المحلية في المناطق الحضرية، سلطة الفصل في الحالات المدنية والجنائية البسيطة. ويُنظر في الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة أمام المحاكم العسكرية.

١٢- ويُعد النائبُ العام الموظفَ القانوني الرئيسي في الحكومة، ويعاونه فريق من النواب العموميين المساعدين والنائبين عنه، وهم جميعا يمثلون الدولة في المحكمة العليا. ويتولى محامي الدولة، الذي يعاونه محامون آخرون مساعدون، تمثيل الدولة في المحاكم المدنية الفرعية في المناطق، ويباشر إجراءات الدعاوى المدنية. ويتولى المدعي العام والمدعون العموميون المساعدون تمثيل الدولة في الأمور الجنائية أمام المحاكم الجنائية وسائر المحاكم المناظرة لها في المنطقة. ويباشر ضباط الشرطة الإجراءات القانونية نيابة عن الدولة في محاكم القضاة. وتحافظ إدارة الشرطة على القانون والنظام في البلد تحت الرقابة المباشرة لوزارة الداخلية.

رابعاً - الإطار التشريعاتي لحماية حقوق الإنسان

١٣- تتجلى في الحقوق الأساسية المنشودة في دستور بنغلاديش حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن بين الحقوق الواردة في الدستور، يُعد الحق في المساواة أمام القانون[٥] والحق في المساواة في الحماية بالقانون من الحقوق ذات الأهمية الخاصة[٦]. كما يُحظر التمييز القائم على العرق أو الدين أو الطبقة الطائفية أو الجنس، ولا يجوز أن يتأثر أحد تأثراً ضاراً في حياته أو حريته أو جسمه أو سمعته أو ممتلكاته. ويضمن الدستور كذلك تكافؤ الفرص في التعيين في الوظائف العامة.

١٤- ويحدد الدستور أيضاً المبادئ الأساسية لسياسة الدولة. وتُلزِم هذه المبادئ الدولة بضمان جملة أمور، من بينها مشاركة المرأة في الحياة الوطنية، والتعليم المجاني والإلزامي، والصحة العامة، وتكافؤ الفرص، والعمل بوصفه حقاً وواجباً، والتنمية الريفية وتعزيز مؤسسات الحكم المحلي، واحترام القانون الدولي. وقد دعمت المحكمة العليا في عدة مناسبات هذه المبادئ الأساسية والحقوق الاجتماعية للمواطنين.

١٥- وإن رؤية بنغلاديش الجادة لقضية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها قد تجلت في انضمامها لمعظم الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان أو تصديقها عليها. وتشمل هذه الصكوك:

(أ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٥؛

(ب) الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، ١٩٧٣؛

(ج) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩، وبروتوكولها الاختياري، ٢٠٠٠؛

(د) الاتفاقية الخاصة بالرق، ١٩٢٦، والبروتوكول المعدل لها، ١٩٥٣؛

(هـ) الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرق والنظم والعادات المشابهة للرق، ١٩٥٦؛

(و) اتفاقية قمع الإتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، ١٩٤٩؛

(ز) اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، وبروتوكولاها الاختياريان، ٢٠٠١؛

(ح) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦؛

(ط) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ١٩٤٨؛

(ي) اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، ١٩٥٢؛

(ك) اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، ١٩٦٢؛

(ل) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٤؛

(م) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ١٩٩٦، وبروتوكولها الاختياري؛

(ن) اتفاقية مكافحة الفساد، ٢٠٠٣.

١٦- كما أن بنغلاديش طرف في عدد من الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، الوثيقة الصلة بحقوق الإنسان. وتشمل هذه الاتفاقيات:

(أ) اتفاقية إلغاء السخرة (رقم ٢٩) لعام ١٩٣٠؛

(ب) الاتفاقية المعنية بحق التنظيم النقابي (في مجال الزراعة) (رقم ١١١) لعام ١٩٢١؛

(ج) الاتفاقية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وحماية حق التنظيم (رقم ٨٧) لعام ١٩٤٨؛

(د) الاتفاقية المعنية بحق التنظيم النقابي والمساومة الجماعية (رقم ٩٨) لعام ١٩٤٩.

١٧- ووفقاً للتبرعات المعقودة قبل انتخاب بنغلاديش لعضوية مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٦، سعت بنغلاديش، قدر استطاعتها، لتحقيق الأهداف المنصوص عليها. ومن أمثلة الإنجازات المحددة التي تحققت في هذا المجال، ما يلي:

(أ) ضمان استقلال لجنة مكافحة الفساد؛

(ب) إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ج) فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية؛

(د) مواصلة الجهود، المبذولة من خلال السياسات الإنمائية الواقعية الوطنية، والرامية إلى ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ولا سيما الغذاء والملبس والمأوى والتعليم والرعاية الصحية الأولية.

خامساً – وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف – الحقوق المدنية والسياسية

١٨- يشكل دستور بنغلاديش الحصن الواقي ضد انتهاك الحقوق المدنية والسياسية. فهو مصدر الحقوق الأساسية التي تضمن جملة أمور، منها المساواة أمام القانون والمساواة في الحماية بالقانون، وحماية الحياة والحرية. ويحرم الدستور المعاملة القائمة على التمييز والسخرة، ويضمن حقوق الأفراد أثناء الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة والعقوبة، إضافة إلى حريات خاصة تشمل حرية الكلام والتعبير، والتنقل والتجمع، والتجارة والمهن، والدين، والتملك، وأمن المنازل وحرمتها. فكل هذه الحقوق تمهد السبيل لمجتمع يتسم بالعدالة والحرية والمساواة.

١٩- وتتمتع بنغلاديش بإعلام حر، ومجتمع مدني نابض بالحياة، ونظام قضائي مستقل كان له على مر السنين دور مهم في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين. وتتمتع وسائط الإعلام المكتوبة والإلكترونية بحرية كاملة في التعبير عن الرأي. وكان لقانون الحق في المعلومات، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دور في تأكيد التزام الدولة بتعزيز حرية المعلومات والحصول عليها.

٢٠- وإن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، بمشاركتها في أنشطة متنوعة، مثل تقديم القروض الصغيرة، والرعاية الصحية، والتعليم غير الرسمي، وتمكين المرأة، والتوعية بحقوق الإنسان والحوكمة، تسهم إسهاماً بارزاً في تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية. وتُستخدم قضايا المصلحة العامة في التصدي للمخالفات في الحوكمة، والطعن في الاحتجاز التعسفي، وضمان الحقوق القانونية للمواطنين.

باء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢١- إن الحكومة، حرصاً منها على إيجاد بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، تركز على الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الأساسية، والاستثمارات العامة، وتوفير فرص العمل، والإصلاح الاقتصادي، وتطوير البنية الأساسية للزراعة والريف والحضر. وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير إصلاحية لتيسير التنمية الصناعية التي يقودها القطاع الخاص، بوصفها عاملاً من العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي. وتولي السياسات الصناعية أهمية كبيرة لتوفير الفرص أمام النساء العاملات وصاحبات المشروعات الصغيرة. وتوجد قواعد تنظم الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، كما أُعلن في عام ٢٠٠٧ عن حد أدنى وطني لأجور العمال غير المهرة.

٢٢- وقد تركزت الجهود على توفير شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة من خلال برامج إستدرار الدخل وبرامج المعاشات. وتبين المبادئ الأساسية لسياسات الدولة، المدرجة في الدستور، الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. وتفسر المحاكم في بنغلاديش أحكام الدستور والقوانين وفقاً لهذه المبادئ، الأمر الذي يؤكد أهمية هذه المبادئ في تعزيز وحماية أي نظام اجتماعي يتسم بالعدل والمساواة ويرتكز على الحرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان.

جيم – حقوق فئات ضعيفة معينة

١– حقوق المرأة وتمكينها

٢٣- عملاً بالالتزامات الدستورية[٧] وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لم تألل الحكومة جهداً في تحسين وضع المرأة في المجالين العام والخاص.

٢٤- وإن الدور القيادي للمرأة آخذ في التزايد على الصعيدين الوطني والمحلي بفضل التشجيع والرعاية البارزين من قبل الحكومة. فأصبح بمقدور المرأة أن تتنافس على المقاعد العامة للبرلمان، البالغ عددها ٣٠٠ مقعد. وبغض النظر عن تخصيص ٤٥ مقعداً للمرأة في البرلمان، تشغل المرأة ثلث المقاعد المخصصة في جميع الهيئات المحلية، بما فيها المؤسسات البلدية. وتتنافس المرأة على قدم المساواة مع الرجل في امتحانات الالتحاق بوظائف الخدمات المدنية والقضائية، كما تحظى بنسبة ١٠ في المائة من حصص الوظائف في الدوائر الحكومية. وباتت المرأة في بنغلاديش تشغل مناصب عالية في الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة، كما تخدم في وكالات إنفاذ القانون والأمن الوطني.

٢٥- وتزايدت مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي نتيجة للتغيرات في أنماط كسب الرزق في الريف، والتوسع الاقتصادي، والهجرة من الريف إلى الحضر. ومعظم القوة العاملة في إنتاج الملابس المصنوعة يدوياً قوامها النساء. كما أن إسهام العاملات المهاجرات في التحويلات المالية إلى بنغلاديش لا يُستهان به. وتشكل المرأة كذلك أكبر فئة من المنتفعين ببرامج القروض الصغيرة الحكومية وغير الحكومية على السواء.

٢٦- ولدى بنغلاديش وزارة منفصلة ومديرية خاصة معنيتان بشؤون المرأة. وثمة لجنة وزارية، معنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تتولى تنفيذ هذه الاتفاقية وسائر خطط العمل ذات الصلة بها. كما صار من الإلزامي تدوين اسم الأم بجانب اسم الأب في جميع الوثائق والشهادات وجوازات السفر. وصدرت كذلك قوانين خاصة للقضاء على العنف الجنساني.

٢– حقوق الطفل

٢٧- تلتزم بنغلاديش، بوصفها من أوائل الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بالوفاء بأهداف هذه الاتفاقية وخطة العمل العالمية المرتبطة ارتباطاً صريحاً بالأهداف الإنمائية للألفية التي اعتُمدت في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالطفل، المعقودة في عام ١٩٩٢.

٢٨- وقد أُحرِزَ تقدم جدير بالثناء في مجالات التعليم الابتدائي والثانوي وغير الرسمي، والتطعيم، والتغذية، والرعاية الصحية الأولية، والمياه، والصرف الصحي. وتتركز الجهود على تضييق الفجوة بين الجنسين في جميع مجالات نماء الطفل. وتوجد وزارة مستقلة تنسق المداخلات المحددة الهدف المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، والتي تشمل تقديم التدريب المهني والقروض للشباب. ويتولى المجلس الوطني للطفل، الذي يُعد أعلى هيئة وطنية في مستوى السياسة العامة، رصد عملية إنفاذ القوانين والحقوق المتعلقة بالطفل. وتتولى اللجنة الوزارية المعنية باتفاقية

حقوق الطفل تنسيق عملية تنفيذ الاتفاقية وسائر خطط العمل المتعلقة بالطفل. وتقوم أكاديمية بنغلاديش للطفل بوضع وتنفيذ مشروعات حول النماء الثقافي والنفسي للطفل.

٣- حقوق الأقليات

٢٩- تقطن بنغلاديش منذ أجيال أقليات دينية وإثنية متنوعة تعيش في وئام تام. فالمسلمون والهندوس والمسيحيون والبوذيون يتشاركون في علاقة من الاحترام المتبادل، ولهم حرية ممارسة دياناتهم وثقافاتهم. وتُحدَّد أيام العطلات الحكومية بحسب المناسبات الخاصة لجميع الفئات الدينية. وتُخصص اعتمادات مالية في الميزانية لإقامة وصيانة المؤسسات الدينية لمختلف الفئات. وهناك أيضاً هبات مخصصة للاحتفالات الدينية لهذه المجتمعات. كما أنشأت الحكومة صناديق مستقلة لرعاية مجتمعات الأقليات الدينية، منها منح لإقامة وصيانة أماكن العبادة.

٣٠- وتؤوي بنغلاديش العديد من المجتمعات القبلية التي تسكن السهول والجبال على السواء. وتُعد مناطق تشيتاغونغ الجبلية، التي تقطنها عدة فئات إثنية، أكثر المناطق تنوعاً من حيث اللغة والثقافة.

٣١- ولضمان حقوق الأقليات، ولا سيما ذات الأصل الإثني، خُصص ٥ في المائة من الأماكن في المؤسسات الجامعية للأقليات الإثنية، كما أن لهذه الأقليات حصة خاصة في الوظائف الحكومية. وأُنشئت كذلك وزارات مستقلة للتعامل مع شؤون المجتمعات الإثنية، التي تقطن مناطق تشيتاغونغ الجبلية، ومع شؤون مختلف الفئات الدينية.

سادساً - المؤسسات الرئيسية المعنية بحماية حقوق الإنسان

ألف - المحكمة العليا

٣٢- المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في بنغلاديش. وتتولى هذه المحكمة النظر في التشريعات وفي الإجراءات التنفيذية لتقرير مدى اتفاقها وأحكام الدستور. وهي مكلَّفة بالاستماع إلى الدعاوى وإصدار أوامر لضمان الانتصاف للمواطنين الذين انتُهكت حقوقهم.

٣٣- وقد خوَّل الدستور[٨] دائرة المحكمة الأعلى درجةً في المحكمة العليا إصدار أوامر لإنفاذ الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور[٩]. فيحق لأي فرد أن يحث دائرة المحكمة الأعلى درجة على إنفاذ الحقوق الأساسية[١٠]. ويجوز لأي شخص مظلوم أن يلجأ إلى خمس أنماط مختلفة من الدعاوى في سعيه للانتصاف لدى دائرة المحكمة الأعلى درجة، وهي: المنع وأمر تحويل الدعوى للمراجعة (منع الموظفين العموميين من تجاوز سلطاتهم)، وأمر الامتثال (منع الموظفين العموميين من تجاوز سلطاتهم)، وأمر الامتثال (إجبار الموظفين العموميين على أداء ما هم ملزمون قانوناً به)، وأمر الإحضار (ضمان عدم احتجاز شخص أو حبسه بصورة غير قانونية)، والأمر القضائي (ضمان ألاّ يشغل أحد وظيفة عامة بدون سلطة قانونية)[١١].

٣٤- وتُخوَّل المحكمة الأعلى درجة، بموجب الفرع ٥٦١ - ألف من قانون الإجراءات الجنائية، سلطة إصدار أي أمر تراه ضرورياً لمنع إساءة استغلال إجراءات المحكمة أو لأغراض العدالة. وهذا الاختصاص الأصلي الممنوح

لدائرة المحكمة الأعلى درجة، والذي يستمر أيضاً أثناء فرض الأحكام العرفية أو الطوارئ، يُعد أداة مهمة لحماية حقوق الإنسان الأساسية.

باء – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٣٥- شُكلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لجنة وطنية لحقوق الإنسان من ثلاثة أعضاء. وتختص هذه اللجنة بتلقي وتقصي الاتهامات المبلغة من أي فرد أو جماعة بانتهاك حقوق الإنسان. فإذا ثبتت صحة الاتهام، يجوز للجنة تسوية الأمر بنفسها أو إحالته إلى المحكمة أو إلى السلطات المعنية، بحسب الحالة. ويجوز للجنة أيضاً أن تراقب الوضع العام المتعلق بحقوق الإنسان في البلد.

سابعاً – الآليات المؤسساتية الأخرى

ألف – لجنة القانون

٣٦- تُخول لجنة القانون، التي أُنشئت بموجب قانون اللجان القانونية لعام ١٩٩٦، سلطة اتخاذ إجراءات لتحديد أسباب تأخر الحالات المعروضة على المحاكم، والتوصية بتعديل القوانين المطبقة، وسن و/أو إلغاء قوانين أخرى، بما في ذلك القوانين ذات التأثير المباشر على النساء والأطفال وسائر الفئات المحرومة.

باء – المنظمة الوطنية للمعونة القانونية

٣٧- إدراكاً من الحكومة للصعوبات الطبيعية التي تعوق إمكانية إحتكام الفئات المهمشة والفقراء إلى القضاء، سنت الحكومة قانون المعونة القانونية في عام ٢٠٠٠، وأُنشئت بموجب هذا القانون منظمة وطنية للمعونة القانونية بغرض تقديم خدمات المساعدة القانونية للفقراء والمحرومين.

جيم – مكتب النائب العام

٣٨- عملاً بقانون خدمات المحامي العام للحكومة، الصادر في عام ٢٠٠٨، أُنشئت دائرة دائمة للمحامي العام للحكومة. والغرض من هذا القانون هو تعيين وتدريب واستبقاء وإدارة الموظفين القضائيين للحكومة، لضمان التمثيل الفعال للدولة في الاجراءات القضائية للمحكمة العليا، والمحاكم المحلية، والمحاكم المحلية الفرعية.

دال – لجنة مكافحة الفساد

٣٩- أُنشئت في عام ٢٠٠٤ لجنة لمكافحة الفساد بموجب قانون أصدره البرلمان. واستهدف هذا القانون إنشاء وكالة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بسلطة قانونية لإجراء التحقيقات والتحريات، ورفع الدعاوى ومباشرتها، ومراجعة التدابير القانونية المتخذة لمنع الفساد، وطلب تقديم بيان بالأصول والخصوم، وتوقيع الحجز على الممتلكات الزائدة على مصادر الدخل المعروفة. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أُعيدت صياغة النظام الداخلي للجنة مكافحة الفساد، لمنحها مزيداً من الاستقلال والسلطة.

هاء – لجنة إصلاحات اللوائح التنظيمية

٤٠- أنشأت الحكومة لجنة إصلاحات اللوائح التنظيمية بغرض تحسين كفاءة نظام تقديم الخدمات العامة، وذلك بتقديم التدابير الموصى بها للوكالات الحكومية. ويُمثَّل أيضاً في هذه اللجنة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعملاً بإحدى توصيات اللجنة، وضعت جميع الوكالات الحكومية مواثيق للمواطنين.

واو – مكتب أمين المظالم

٤١- يقضي دستور بنغلاديش[١٢] بإنشاء مكتب لأمين المظالم يُخوَّل السلطات والمهام التي يقررها البرلمان بموجب القانون. ويشمل ذلك سلطة التحقيق في أي إجراء تتخذه وزارة أو موظف عام أو سلطة قانونية عامة. وقد سُن قانون أمين المظالم في عام ١٩٨٠، وهو ينص على قيام البرلمان باختيار المسؤولين في مكتب أمين المظالم.

زاي – أمين مظالم الضرائب

٤٢- أقر البرلمان في عام ٢٠٠٥ قانوناً بتعيين أمين لمظالم الضرائب. ويختص مكتب أمين مظالم الضرائب بتلقي شكاوى دافعي الضرائب ومساءلة المجلس الوطني للإيرادات واقتراح التدابير اللازمة لتقويم التجاوزات.

حاء – الترتيبات المؤسساتية للتصدي للعنف ضد المرأة والطفل

٤٣- أنشأت الحكومة مراكز جامعة لمعالجة الأزمات، تابعة لكليات الطب في ستة أقسام، بهدف تقديم الخدمات اللازمة لضحايا العنف، بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية. ويحصل الأطفال والنساء ضحايا العنف والاتجار على المعالجة الطبية العاجلة، ومساعدة الشرطة، والعون القانوني، والمشورة النفسية الاجتماعية، ومرافق الإيواء (دور المأوى الآمن) من خلال المراكز الجامعة لمعالجة الأزمات. كما أُنشئت زنازين خاصة للنساء في مقر الشرطة الرئيسي وفي بعض مخافر الشرطة.

٤٤- وأُنشئت ستة مختبرات لتحليل الحمض النووي، بغرض تيسير عمل مراكز معالجة الأزمات. وتساعد هذه المختبرات في عمليات التحقيق في حوادث الاغتصاب والقتل وإثبات الأبوة والإرث والتعرف على المفقودين و/أو الجثث البشرية المشوهة.

٤٥- وأحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً في التصدي لمشكلة الإتجار في النساء والأطفال، بفضل حملات التوعية وتمكين المرأة وزيادة التيقظ من قبل الوكالات المعنية.

٤٦- وأنشأت الحكومة وحدة مركزية في وزارة شؤون المرأة والطفل، للتصدي للقضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والتي ترصدها لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات تتكون من ١٥ عضواً. كما توجد وحدات أخرى مماثلة في الإدارة المعنية بشؤون المرأة وفي المنظمة الوطنية للمرأة[١٣]. وهنالك كذلك لجنة رصد فرعية للإسراع في معالجة الجرائم الخطيرة وجرائم الاعتداء الجنسي.

طاء – وسائط الإعلام

٤٧- تتمتع وسائط الإعلام في بنغلاديش بالاستقلال التام، وتتميز بالنشاط في طرح قضايا حقوق الإنسان والتنمية والحوكمة وغيرها من المسائل ذات الأهمية الوطنية لعامة الناس، بغرض إثارة الحوار حول هذه القضايا وتحقيق توافق في الآراء حولها. ويصدر في بنغلاديش نحو ٥٤٤ جريدة يومية، و٣٥٧ مجلة وجريدة أسبوعية و٦٢ نصف شهرية و٩٣ شهرية، وما يزيد على مليوني رسالة تعميمية. ويلاحَظ كذلك تزايد في قنوات الإذاعة والتلفاز الفضائية الخاصة. ويشترك الإعلام المطبوع مع الإعلام الإلكتروني في التصدي للفساد بين المسؤولين الرسميين، وانحراف الأجهزة الحكومية، والعنف الاجتماعي. ويطرح الإعلام الخاص، مثله مثل الإعلام الحكومي، القضايا الجنسانية، والقضايا المتعلقة بالحريات المدنية وعدم التمييز. ووضعت الحكومة سياسة لإدخال خدمة الإذاعة المحلية في جميع أنحاء البلد، بهدف تشجيع تنمية المجتمع وإنذار المجتمعات المحلية بأي كارثة طبيعية وشيكة ومساعدتها على الحد من المخاطر.

ياء – المجتمع المدني

٤٨- يتكون المجتمع المدني في بنغلاديش من شرائح متنوعة من الجمهور. وهو مجتمع ينبض بالحيوية وله دور في إنشاء نظام ديمقراطي سليم. وتؤدي حركات المواطنين، بما في ذلك دعاوى المصلحة العامة، دوراً حاسماً في وضع الحكومة موضع المساءلة عما تتخذه أو تقصر في اتخاذه من إجراءات، وفي التصدي لانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين. وتسهم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في تعزيز هذه المبادرات من خلال أنشطتها وبرامجها المتعددة الأبعاد. واستناداً إلى معرفة المنظمات غير الحكومية بالقضايا المحلية، وعلاقتها بالطبقات الشعبية من المستفيدين، تؤدي هذه المنظمات دوراً حيوياً في جهود المحافظة على حقوق الإنسان والتنمية. وتتفاوت أنشطة هذه المنظمات، من برامج القروض الصغيرة وتوليد الدخل، والاحتكام إلى القضاء والمحافظة على البيئة، إلى تعزيز المساءلة والشفافية في التعاملات العامة والمشاركة في إدارة التنمية.

٤٩- ومن المعترف به على نطاق عريض أن الدعم السياسي والمادي المقدم من الحكومة قد أسهم إسهاماً كبيراً في نمو قطاع المنظمات غير الحكومية، الذي بات يضم نحو ١٤ ٠٠٠ منظمة مسجلة. وقد حاز بعض هذه المنظمات اعترافاً وتقديراً دوليين، مثل بنك غرامين وجمعية تنمية الموارد في المجتمعات، المعروفة اختصاراً باسم براك BRAC، لجهودهما في التنمية البشرية وتخفيف وطأة الفقر. والحق أن النجاحات التي تحققت في مجالات حقوق الإنسان والحوكمة الجيدة والتنمية إنما هي ثمرة للأنشطة المتكاملة التي تنفذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي.

ثامناً – الممارسات الجيدة

ألف – فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية

٥٠- يُعد فصل السلطة القضائية عن التنفيذية شرطاً لازماً للحكم الديمقراطي ولحماية حقوق الإنسان. وتتمتع المحكمة العليا في بنغلاديش بالاستقلال التام في مباشرة مهامها. وبرغم اشتراط الدستور استقلال القضاء الابتدائي (المادة ٢٢)، إلا أن المحاكم التابعة ظلت خاضعة لمراقبة السلطة التنفيذية مدة طويلة، مما أعاق بشدة نزاهتها

واستقلاليتها. وفي معظم الحالات كان على القضاة القيام بدورين معاً، دور الموظف التنفيذي للحكومة ودور الموظف القضائي.

٥١- وقد رُفعت دعوى في عام ١٩٩٩ للطعن في صحة تعيين وتنظيم المسؤولين القضائيين وفقاً لأمر الدائرة المدنية لبنغلاديش الصادر في عام ١٩٨٠ (المتعلق بإعادة التنظيم)، والمعدل في عام ١٩٨٦، واعتباره مخالفاً للدستور. وأصدرت دائرة المحكمة الأعلى درجة في المحكمة العليا قرارها باعتبار التعيين والتنظيم مخالفين بالفعل للدستور، وأصدرت توجيهاتها للحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للمادة ١١٥ من الدستور لإنشاء لجنة مستقلة للجهاز القضائي.

٥٢- وأصدر رئيس الدولة مرسوماً بقانون الإجراءات الجنائية (المعدل) في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الذي أتم بموجبه فصل السلطة القضائية رسمياً عن التنفيذية. ودخل هذا الفصل الذي طال انتظاره حيز النفاذ اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

باء – حملة مكافحة الفساد

٥٣- اعتبرت حكومة تصريف الأعمال إعادة تشكيل لجنة مكافحة الفساد وضمان استقلالها وظيفياً من الأولويات، مما جعل دور هذه اللجنة محورياً في حملة الحكومة ضد الفساد. وتم تنقيح قانون مكافحة الفساد الصادر في عام ٢٠٠٤ واعتماد قواعد مكافحة الفساد الصادرة في عام ٢٠٠٧ بغية تحسين فعالية اللجنة. كما أُنشئت محاكم خاصة للإسراع بالتحقيق في حالات الفساد. وقدَّم مجلس للتنسيق الوطني المساعدة للجنة في التحقيق مع الأفراد المتهمين بالفساد واعتقالهم. وقد ازداد الوعي العام باللجنة وأنشطتها ازدياداً ملحوظاً نتيجة لتواصل اللجنة مع الإعلام والجمهور في تبادل المعلومات.

جيم – تجديد لجنة الانتخابات

٥٤- لجنة الانتخابات هيئة دستورية تشرف على إعداد قوائم الناخبين والأنشطة المتعلقة بإجراء الانتخابات الوطنية. وقد أُعيد تشكيل هذه اللجنة في عام ٢٠٠٧ نتيجة لاتهامها بعدم الكفاءة والتحيز ضد مفوضي الانتخابات السابقين. وأتمت لجنة الانتخابات بنجاح في عام ٢٠٠٨ تسجيل الناخبين البالغ عددهم نحو ٨٠ مليون شخص، مع إرفاق صورة وإدراج سمات تحديد الهوية، وهو بجميع المعايير إنجاز فريد. كما حققت لجنة الانتخابات تقدماً بارزاً في تحسين الإطار الانتخابي، وذلك بالتشاور مع جميع المعنيين. وأعلنت اللجنة كذلك خارطة طريق للانتخابات تؤكد على عدة أمور، منها إصلاح الأحزاب السياسية، وتحديد الفئات المستهدفة استناداً إلى آخر تعداد سكاني، والموعد النهائي لانتخابات إدارات الحكم المحلي والبرلمان، واستخدام صناديق اقتراع شفافة.

٥٥- وكانت انتخابات إدارات الحكم المحلي، التي أُجريت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في أربعة مجالس بلدية وتسع محليات، هي أول انتخابات تُجرى بإشراف لجنة الانتخابات الحالية. وقد شهد جميع المراقبين أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وموثوقة. ولم تُرفع شكوى من المرشحين. كما شهدت هذه الانتخابات أعلى نسبة مشاركة في التصويت في تاريخ الانتخابات في بنغلاديش، إذ بلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ما بين ٧٥ و٩٢ في

المائة. وكانت هذه الانتخابات أيضاً هي الأولى في تاريخ بنغلاديش التي يشارك فيها عدد غير مسبوق من جميع الفئات الضعيفة، بما فيها الأقليات والنساء، وفي مناخ خال من العنف والتخويف.

دال – إصلاحات الحكومات المحلية

٥٦- ينص دستور بنغلاديش[١٤] على تمثيل مؤسسات الحكم المحلي على جميع مستويات الإدارة، كما يدعو إلى تمثيل الفلاحين والعمال والمرأة. وقد أصدرت لجنة للخبراء، شُكلت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بالتشاور مع المعنيين من قبيل المهنيين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، توصيات باتخاذ تدابير لتحسين استقلالية هيئات الحكم المحلي، وتمكينها مالياً، وتعزيز ديمقراطيتها، وإنشاء لجنة دائمة للحكم المحلي. ويجري حالياً إنشاء هذه اللجنة.

هاء – إصلاحات جهاز الشرطة

٥٧- تمت صياغة قانون الشرطة في بنغلاديش في عام ٢٠٠٧، بعد التشاور مع جميع المعنيين على المستوى الشعبي، بمن فيهم عامة الجمهور، ليحل هذا القانون محل قانون الشرطة الصادر في عام ١٨٦١. ويشتمل القانون على أحكام تتعلق بتخصيص حوافز مناسبة للشرطة، وقواعد السلوك، مع الإشارة بشكل خاص إلى دعم حقوق الإنسان في إطار أداء الواجبات، ومبادئ توجيهية جنسانية حول كيفية التعامل مع النساء والأطفال، والتدابير العقابية ضد أفراد الشرطة عند مخالفة واجباتهم القانونية.

٥٨- وحولت الحكومة عدداً من أقسام الشرطة إلى أقسام نموذجية في الريف والحضر على السواء، لضمان توجيه أعمال الشرطة لخدمة مصالح الشعب. كما أُنشئت مراكز لتقديم الخدمات القانونية بهدف تحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع. وبدأ أيضاً تنفيذ يوم الشرطة المفتوح لضمان التواصُل بين المجتمع وبين أفراد الشرطة.

٥٩- وأنشأت الحكومة وحدة للأمن في مقر الشرطة، للتحقيق في الاتهامات الموجهة لضباط الشرطة بمخالفة القانون وانتهاك حقوق الإنسان. وتُخوَّل هذه الوحدة أيضاً سلطة اتخاذ إجراء عقابي ضد أفراد وكالات إنفاذ القانون الذين تثبت مخالفتهم القانون أو حقوق الإنسان.

٦٠- ويجري حالياً إنشاء مركز لدعم الضحايا، ووحدة للتحليل المحوسب للمعلومات الجنائية. ومن شأن مركز دعم الضحايا أن يضمن تقديم المساعدة المادية والنفسية الاجتماعية والمالية لضحايا الجرائم وانتهاك حقوق الإنسان، في حين تشارك الوحدة في تحليل الجرائم واقتراح المداخلات المحتملة، ولا سيما لتقييد الاتجار في البشر وفي المخدرات.

واو – الإنجازات في مجال التعليم

٦١- يُعتبر التعليم الابتدائي المجاني الشامل ركيزة جهود بنغلاديش في سبيل التنمية الاجتماعية والتعليم. ويُخصص نحو ١٥ في المائة من الميزانية الإنمائية لقطاع التعليم، منها ٦٤ في المائة للتعليم الابتدائي. وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وكانت نسبة البنين إلى البنات في التعليم الابتدائي

٥٠ إلى ٥٠. وبينما تبين الاتجاهات الحالية تقلص الفروق بين الجنسين في معظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن تقلص هذه الفروق أكثر وضوحاً في قطاع التعليم.

٦٢- ويُعزى النجاح في التعليم إلى الجهود الحكومية التي عززتها جهود المنظمات غير الحكومية. وقد جعلت الحكومة التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً لجميع الأطفال بموجب قانون التعليم الابتدائي الإلزامي الصادر في عام ١٩٩٠. وتقدم الحكومة التعليم المجاني للفتيات حتى الصف السابع، كما تقدم الكتب مجاناً لجميع الطلاب في المرحلة الابتدائية، وراتباً للفتيات في المدارس الثانوية الريفية، بما في ذلك الحوافز المالية للمدارس ذاتها. ونفَّذت الحكومة برنامج الغذاء من أجل التعليم، الذي تُقدم في إطاره وجبة غذائية لتلاميذ المدارس الابتدائية الفقراء في المناطق الريفية. وقد استُعيض الآن عن هذه الوجبة بمساعدة مالية للأسر الفقيرة تشجيعاً لها على إرسال أطفالها إلى المدارس.

٦٣- وكان لبرامج تقديم التعليم المجاني للفتيات حتى الصف السابع، وتقديم رواتب للفتيات في المرحلة الثانوية، دور مهم في تحسين فرص حصول الفتيات على التعليم الثانوي وعدم تسربهن منه. كما ساعدت هذه البرامج على الحد من تزويج الأطفال.

٦٤- وأُنشئ مكتب التعليم غير الرسمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لتقديم التعليم غير الرسمي. وتُبذل حالياً جهود لتزويد أطفال الحضر العاملين بالتدريب المهني والتدريب على سبل استدرار الدخل في السوق المحلية، إلى جانب التعليم الأساسي. وقد أسهم تقديم التعليم غير الرسمي مع التعليم الابتدائي الرسمي إسهاماً كبيراً في توفير قناة بديلة للتعليم لمن يعجزون عن الالتحاق بالتعليم الرسمي. ويُقدم التعليم غير الرسمي في المقام الأول عن طريق المنظمات غير الحكومية.

زاي – تخفيف حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية

٦٥- ما فتئ تخفيف حدة الفقر يشكل أهم شاغل وطني لبنغلاديش، وبالتالي فهو يحظى بالأولوية الأساسية في سياساتها منذ استقلالها. وقد بذلت بنغلاديش جهوداً إنمائية مخطط لها ومنسقة لتحسين مستويات معيشة شعبها الذي لا يزال العديد من أفراده يعيش دون مستوى الكفاف. وتخصص بنغلاديش باستمرار أكثر من نصف ميزانية مشاريع التنمية الإنمائية وغير الإنمائية للاضطلاع بأنشطة مباشرة وغير مباشرة للتقليل من الفقر.

٦٦- وهذه الجهود جعلت من بنغلاديش حالة ناجحة من حالات التخفيف من وطأة الفقر. وإن ما تسمى "الثورة الصامتة" لبنغلاديش – حسبما يصفها البنك الدولي – قد باتت تُعرَف كنموذج للتنمية جديد وجذاب. وتمكنت بنغلاديش أيضاً من معالجة أزمة الغذاء التي واجهتها بعد الإعصار "سِدر" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وإلى جانب توفير الأرز للسكان الفقراء بأسعار ميسورة، فإن تطبيق السياسات المتعلقة بدعم المزارعين والتدخل المالي في حينه كانا أمرين حاسمين في هذا الصدد.

٦٧- وقد وُضعت طائفة واسعة من شبكات الأمن الاجتماعي للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يواجهها الفقراء. وهي تتضمن برامج للتحويل النقدي وبرامج لنقل الغذاء وبرامج لمنح قروض صغيرة، وغيرها من

الأنشطة الخاصة للحد من الفقر. وقد تم تصميم هذه البرامج لتعزيز الوضع الاقتصادي للفقـــراء ولتزويـــدهم في الوقت ذاته بما يحتاجونه لاستخدام الموارد المتاحة على نحو أمثل.

٦٨- وتنفذ كل من الحكومة والمنظمات الدولية برامج تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتوفير العمـــل وتوليـــد الدخل للفقراء والمحرومين. وإلى جانب المبادرات الإنمائية، فإن الحكومة تقدم خدمات إصلاحية للأطفال الجانحين، وتنظم دورات لتدريب المرأة المحرومة اجتماعياً وإعادة تأهيلها، وتقدم خدمات لرعاية وإعادة تأهيـــل اليتـــامى والمشردين وضحايا العنف.

٦٩- وأدت هذه المبادرات إلى نتائج إيجابية. فوفقاً للدراسة الاستقصائية لإنفاق الأسر المعيشية التي أجراهـــا مكتب الإحصاءات في بنغلاديش باستخدام أسلوب تكلفة الاحتياجات الأساسية، انخفضت حالات تَدَنّي الدخل على المستوى الوطني من ٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وباستخدام أسلوب حد فقر أدنى، انخفضت نسبة حالات الفقر حسب التقديرات إلى ٢٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت قـــد بلغت ٣٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وانخفضت أيضاً حالات الفقر المدقع.

حاء – سَنّ/تعديل القوانين

٧٠- إن التزام بنغلاديش بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها تنفيذاً لالتزاماتها الدولية يتجلى من خلال سَنّ/تعديل تشريعات داخلية في مجالات حيوية من قبيل ما يلي:

(أ) قانون تمثيل الشعب (المعدل) لعام ٢٠٠٨؛

(ب) قانون الحق في الإعلام، لعام ٢٠٠٨؛

(ج) قانون الإجراءات الجنائية (المعدل) الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛

(د) قانون منع اضطهاد المرأة والطفل لعام ٢٠٠٠ (المعدل في عام ٢٠٠٣)؛

(هـ) قانون مكافحة الإرهاب، لعام ٢٠٠٨؛

(و) قواعد المشتريات العامة، لعام ٢٠٠٨؛

(ز) قانون خدمات الإدعاء العام، لعام ٢٠٠٨؛

(ح) قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لعام ٢٠٠٧؛

(ط) قانون المساعدة القانونية، لعام ٢٠٠٠ (بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٦)؛

(ي) قانون محاكم القرى، لعام ٢٠٠٦؛

(ك) قانون العمل البنغلاديشي، لعام ٢٠٠٦؛

(ل) قانون مؤسسة رعاية العمل البنغلاديشية، لعام ٢٠٠٦؛

(م) قانون المشتريات العامة، لعام ٢٠٠٦؛

(ن) قانون السلطة التنظيمية للائتمانات الصغيرة، لعام ٢٠٠٦؛

(س) قانون تسجيل المواليد والوفيات، لعام ٢٠٠٤؛

(ع) قانون مراقبة الأحماض، لعام ٢٠٠٢؛

(ق) قانون قمع الجرائم المرتكبة باستخدام الأحماض، لعام ٢٠٠٢؛

(ص) قانون رعاية ذوي الإعاقة، لعام ٢٠٠١.

٧١- وعدلت بنغلاديش مؤخراً قانونها للمواطنة. ووفقاً لقانون المواطنة البنغلاديشي (المعدل) لعام ٢٠٠٨، يحق للأطفال المولودين من امرأة بنغلاديشية متزوجة من شخص غير بنغلاديشي الحصول على الجنسية البنغلاديشية. وإلى جانب ذلك، يتم حالياً وضع الصيغة النهائية لقانون حماية المستهلك. والحوار جارٍ مع المجتمع المدني لوضع قانون بشأن الحماية من العنف المترلي.

٧٢- وأجريت تعديلات على قانون منع اضطهاد المرأة والطفل لعام ٢٠٠٣ بغية تحقيق ما يلي: (أ) تعديل تعريف الطفل من خلال رفع سنه إلى دون سن ١٦ عاماً بعد أن كان دون سن ١٤ عاماً؛ (ب) تضمين القانون الأشخاص الذين يرتكبون أعمال عنف تتعلق بالمهر والذين يطالبون بمهر؛ (ج) جعل تحريض المرأة على الانتحار فعلاً يعاقب عليه القانون؛ (د) ضمان أن تقدم الدولة الرعاية للأطفال الذين يولدون إثر اغتصاب، خلافاً لما كان يتم سابقاً، حيث كان يتولى ذلك مرتكب الاغتصاب؛ و(ه) حصول المحكمة على موافقة الفتاة قبل إيداعها مؤسسات الحضانة للحفاظ على سلامتها.

٧٣- وقد أدخلت الحكومة في نظامها القضائي الرسمي بعض العناصر لحسم الخلافات على أساس التراضي لضمان إصدار أحكام قضائية بشكل سريع وفعال من حيث التكلفة بحق الأطراف في التراع. وقد انتهت المبادرات المتخذة في هذا المجال إلى التطبيق العملي في قانون محاكم الأسر لعام ١٩٨٥ لأحكام بديلة للفصل في التراعات وإدماج أحكام بديلة للفصل في التراعات في قانون الإجراءات المدنية لعام ١٩٠٨ وقانون محكمة القروض المالية لعام ٢٠٠٣.

٧٤- وقد أُدخلت التعديلات على قانون تمثيل الشعب لعام ١٩٧٢ في محاولة لإضفاء طابع ديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات داخل إطار الأحزاب السياسية وجعل معاملاتها المالية شفافة. وبات قانون تمثيل الشعب بصيغته المعدلة ينص على أن يكشف المرشحون المتقدمون إلى الانتخابات الوطنية عن بعض المعلومات المتعلقة بأصولهم وديونهم.

طاء – الحكم المراعي للإعتبارات الجنسانية

٧٥- تولي الحكومة أولوية قصوى لتنمية المرأة. وهناك مجلس وطني لتنمية المرأة يتولى تعزيز النهوض بالمرأة في جميع مجالات الحياة. وإن مراكز التنسيق المعنية بدور المرأة في التنمية، ولجنة تنفيذ وتقييم تنمية المرأة التي تكون جميع الوزارات المعنية ممثلة فيها، وكذلك لجان تنسيق دور المرأة في التنمية في المقاطعات والمقاطعات الفرعية، تعمل معاً على تيسير إشراك المرأة على في أوجه النشاط الرئيسية وفي الأنشطة الإنمائية. وقد تم وضع الميزانية الوطنية بشكل يراعي مفهوم الجنسانية. وتُقدم إلى المرأة الريفية دورات للتدريب على اكتساب المهارات وتنمية القدرة على إنشاء مشاريع، إلى جانب الخدمات المجتمعية للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي ومساعدتها على التفاوض في أمور تتعلق بالتمييز الجنساني ضدها داخل الأسرة وفي المجتمع المحلي.

ياء – التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص

٧٦- انتقلت الحكومة من نموذج الحكم التقليدي الذي تغلغلت جذوره في أساليب غير مرنة ومركزية للعمل، وبدأت بالتعاون بشكل متزايد مع قطاع المنظمات غير الحكومية/القطاع الخاص في عملية تنمية البلاد. وقد مكّن هذا التحول المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص من المشاركة في مهام الدولة وعمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات والتدريب والمناصرة والقيام في آن معاً بصياغة تشريعات وإعداد ورقات سياسة والقيام بشكل عام بتحديد المجالات الواجب التدخل فيها. وقد اتسم هذا التوجه بأنه يجسِّد عملية بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية والتعددية. والى جانب حقوق الإنسان والقضايا القانونية، فإن الحكومة تتعاون مع المنظمات غير الحكومية في الأنشطة الإنمائية الأساسية. ويتم تنفيذ الأنشطة المنسقة في مجالات منها الزراعة والرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم غير النظامي والتدريب المهني وحماية البيئة والتنمية الريفية والمجتمعية.

تاسعاً – نحو ضمان حقوق الإنسان: سياسات الحكومة وخططها وبرامجها

٧٧- يتجلى التزام الحكومة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك في تجريد المجتمع من جميع أشكال التمييز باتخاذ عدد التدابير والخطط والسياسات والبرامج التي اعتمدتها والتي تستهدف مجموعات محددة وقضايا بعينها.

ألف – المرأة

٧٨- اعتمدت بنغلاديش منهاج عمل بيجين دون أية تحفظات، وشرعت في خطة عمل لمتابعة تنفيذه. وإن السياسة الوطنية لعام ١٩٧٧ للنهوض بالمرأة، وكذلك خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة التي وُضعت في السنة ذاتها، بالدرجة الأولى، قد اتسمت بالقضاء على أوجه التفاوت فيما بين الجنسين في مجالات رئيسية كالقانون والاقتصاد والسياسات والأسرة.و قامت الحكومة في عام ٢٠٠٨، رداً على دعوة جماعات تدافع عن حقوق المرأة، بصياغة سياسة أخرى لتنمية المرأة، يتم حالياً التفاوض بشأنها مع أصحاب المصالح.

٧٩- واتُخذت تدابير خاصة للتصدي لتفشي الفقر بين الإناث، تتضمن برنامج الإعانات المقدَّمة للمرأة الأرملة، والمرأة التي يهجرها زوجها والمرأة المعوزة، وبرنامج تجريبي بشأن تقديم الإعانات للأمهات المرضعات الفقيرات، وخطة تقديم قسيمة للحصول على خدمات صحة الأم، وبرنامج الغذاء المجتمعي. وقد زادت الحكومة باطِّراد من المبالغ المخصصة لهذه المشاريع لضمان توليد الدخل للمرأة والأطفال المعوزين وإعادة تأهيلهم.

٨٠- إن تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التنمية المستدامة للمرأة هو هدف شامل من أهداف "إطار النهوض بالمرأة وتعزيز حقوقها: الطريق صوب التقليل من الفقر". وتتمثل بعض الأهداف الإستراتيجية لهذا الإطار في ضمان مشاركة المرأة في تعميم الأنشطة الاقتصادية ذات الوجهة السوقية، وتحسين القدرة الشاملة للمرأة على أداء دورها داخل الأسرة ودورها الإنجابي ودورها في توليد الدخل، وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرارات، وضمان حماية المرأة في المجتمع من التعرض للمخاطر والأزمات. وقد تم إحراز تقدم لا يستهان به في هذه المجالات الهامة للغاية بالنسبة للحياة في بنغلاديش.

٨١- ويُعتبر برنامج تنمية الفئات الضعيفة من أنجح المبادرات المتخذة لتنمية المرأة. ويغطي البرنامج جميع أنحاء البلاد ويشمل قرابة ٧٥٠ ٠٠٠ امرأة ريفية فقيرة. ويركِّز البرنامج على اعتماد المرأة على الذات من خلال تيسير تخرجها من برامج تنظمها المنظمات غير الحكومية بعد الانتهاء من برنامج الدعم الغذائي المقدم بموجب برنامج تنمية الفئات الضعيفة. كما تشارِك النساء المستفيدات من هذه المبادرة في انتخابات الحكم المحلي، وفي توزيع الحبوب الغذائية وغيرها من الخدمات، والتدريب على قضايا محددة، من بينها حقوق الإنسان. كما اضطلعت الحكومة ببرنامج لتنمية الفئات الضعيفة لصالح مَن يعيشون في فقر مدقع، يرمي إلى تعزيز إنتاجية المرأة الضيفة التي تعيش في فقر مدقع.

٨٢- ويرمي مشروع تنمية المرأة التي لا تملك رصيداً مالياً إلى تخفيف حدة الفقر المدقع الذي تعيش في ظله هي ومَن تقوم بإعالتهم. وخلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٧، تم تدريب قرابة ٩٩٩ ٢٧٩ امرأة من حامِلات بطاقة الانتماء لبرنامج تنمية الفئات الضعيفة، في مجال توليد الدخل لتطوير قدراتها على كسب العيش.

٨٣- وتشكِّل المرأة أكبر مجموعة منفردة من المستفيدين من خطط القروض الصغيرة في بنغلاديش. وابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تم توزيع ٨٥٧,٣ ٢ تاكا على النساء بموجب مشاريع متعددة لوزارة شؤون المرأة والطفل. وتقدَّم القروض الصغيرة المؤسساتية أيضاً مباشرةً إلى المرأة من خلال البنوك المؤمَّمة المنتشرة في المناطق الريفية، ولكن منظمات غير الحكومية، مثل غرامين ولجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، هي التي تقدم معظم هذه القروض.

باء - الأطفال

٨٤- اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز حقوق الطفل وإيجاد مناخ ملائم يمكن للطفل أن ينمّي فيه أقصى إمكاناته. وقد اعتمدت الحكومة خطط عمل وطنية متعددة بشأن الطفل (امتد آخرها من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠) للتدخل بشكل يستهدف أهم مجالات حمايته ونموه. ومن بين أهم الإنجازات التي حققتها عملية خطة العمل الوطنية هو إدماج خطة العمل المتعلقة بالطفل في آلية التخطيط الوطنية والمشاورات التحضيرية مع الأطراف

المعنية، من بينها الأطفال. وقد أدت هذه العملية إلى التوعية بحقوق الطفل لأن الوثيقة المذكورة تستخدم إلى حد كبير في أنشطة التأثير والمناصرة لإدماج حقوق الطفل في برامج التنمية.

٨٥- وإن إدراج موضوع الطفل في الورقة الحكومية لإستراتيجية التقليل من الفقر هو مؤشر آخر على التزام الدولة بقضية الطفل. وإلى جانب ذلك، اتُخذت ترتيبات تتعلق بإعانات الكفاف في إطار مختلف البرامج الرامية إلى إعادة تأهيل الأطفال اليتامى، ولا سيما أطفال ضحايا الكوارث الطبيعية.

٨٦- وما فتئت الحكومة تولي أولوية كبيرة لموضوع الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم وحرمانهم من الحرية، والزواج المبكر، وانعدام تسجيل المواليد. وقد اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٢ خطة عمل وطنية لمكافحة الاعتداء الجنسي واستغلال الأطفال، بما في ذلك الاتجار بهم، سعياً منها إلى التصدي لبعض هذه الشواغل. وقد أُنشئت لجنة للتنفيذ والرصد لضمان تنسيق ورصد خطة العمل هذه.

٨٧- وقامت الحكومة، عملاً بتنسيق القوانين الوطنية المتعلقة بقضاء الأحداث مع قانون حقوق الطفل، بصياغة سياسة اجتماعية وطنية تتعلق بالطرق البديلة لرعاية وحماية الأطفال المخلّين بالقانون. وتقوم لجنة مشتركة بين الوزارات برصد حماية هؤلاء الأطفال.

٨٨- وامتثالاً لالتزام الحكومة بالقضاء على تشغيل الأطفال، فهي تعكف على وضع الصيغة النهائية لسياسة وطنية تتعلق بتشغيل الأطفال. وقد شرعت في برنامج محدد زمنياً، هو أساساً خطة عمل للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال في غضون فترة زمنية محددة، والتصدي للأسباب الجذرية لتشغيل الأطفال، وتعزيز التعليم الأساسي، وربط الجهود الإنمائية الوطنية بالعمل لمكافحة تشغيل الأطفال. وهذا البرنامج هو أساساً بمثابة متابعة للتصديق على اتفاقية القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

جيم - السكان القَبَليون

٨٩- تلتزم الحكومة بضمان الرفاه لشعبها، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل الإثني أو اللغة أو الثقافة. ووفقاً لذلك، تولي الحكومة أهمية كبيرة لتحسين نوعية حياة وحقوق الإنسان لجميع فئات الأقليات، بما فيها الأقليات الإثنية.

٩٠- تأوي منطقة مرتفعات شيتاغونغ إحدى عشر جماعة أثنية مختلفة. وتوكَل إلى وزارة شؤون منطقة مرتفعات شيتاغونغ مهام منها الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية لسكان منطقة مرتفعات شيتاغونغ والتعجيل بخطى النمو الاجتماعي - الاقتصادي للمنطقة. وتتألف مجالس منطقة مرتفعات شيتاغونغ من سكان من المنطقة، وهي تتولى الاضطلاع بجميع الأنشطة الإنمائية في المنطقة.

٩١- وتُخصَّص لمنطقة مرتفعات شيتاغونغ مبالغ لتنفيذ مشاريع إنمائية خاصة، إلى جانب تلك المخصصة لتنفيذ مشاريع عامة. وإن المبالغ المخصصة في الميزانية لهذه المنطقة للاضطلاع بأنشطة إنمائية في قطاعات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والمياه والمرافق الصحية قد ازدادت ازدياداً مطَّرِداً من ١ ٠٩٦,٢ مليون تاكا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢ ٥٧٧,٣ مليون تاكا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. كما خصصت الحكومة أموالاً لبرنامج

اختباري للإغاثة (حبوب غذائية) وبرنامج الإغاثة المقدمة في شكل إعانات نقدية للأشخاص المهمشين الذين يعيشون في مناطق المرتفعات لمساعدتهم على اجتياز الفترات التي تكون فيها المحاصيل الزراعية شحيحة وفترات النقص في الغذاء والكوارث الطبيعية.

٩٢- وأنشئت محاكم لقضاة النظر في الدعاوى المدنية والدعاوى الجنائية في جميع المقاطعات الثلاث في منطقة المرتفعات لتيسير إمكانية احتكام السكان إلى القضاء. وقد شرعت الحكومة في مبادرة لجعل المناطق النائية في منطقة المرتفعات مشمولة بشبكة متنقلة.

دال - الأشخاص ذوو الإعاقة

٩٣- بنغلاديش هي البلد العشرون الذي صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري من بين الدول الأطراف فيها، وعددها ٤١ دولة. وقد أنشأت الحكومة ٤٦ مركزاً للتنسيق في الوزارات الحكومية والإدارات الحكومية للتصدي لقضايا الإعاقة، إقراراً منها بالحاجة إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والمؤسسة الوطنية للإعاقة والتنمية أنشئت في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٩ لتقديم الخدمات، بما فيها المساعدة المالية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وللنهوض بهذه الخدمات. وقامت الحكومة منذ ذلك الحين بإعادة تنظيم هذه المؤسسة لكي تصبح هيئة مستقلة. وتم مؤخراً انتخاب شخص من المؤسسة لكي يمثلها في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعترافاً بالتزام بنغلاديش ومشاركتها في القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٤- وقد اعتمدت الحكومة سياسة شاملة في إطار البرنامج الثاني لتطوير التعليم الابتدائي، حيث بدأ الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من اجتياز هذا البرنامج بصورة تدريجية والانخراط في التعليم العادي. وتم في عام ٢٠٠٨ استيفاء خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة كانت قد اعتُمدت في عام ٢٠٠٦. وتؤكد الخطة على طائفة واسعة من القضايا والمداخلات، وعلى مشاركة الفقراء ذوي الإعاقة في برامج التخفيف من الفقر والتنمية في السياقين الريفي والحضري.

هاء - اللاجئون

٩٥- ما برحت الحكومة منهمكةً في تقديم الدعم إلى اللاجئين من ميانمار، من خلال تزويدهم بالمأوى المؤقت والغذاء والمساعدة الطبية. وقد قدمت الحكومة، إدراكاً منها لما يواجهه اللاجئون في المخيمات من صعوبات، خدمات خاصة لتحسين أوضاعهم المعيشية فيها. ووزعت الحكومة ما مجموعه ٧٠٣ هكتارات من الأراضي (تقدر قيمة إنتاجها بـ ٧٠ مليون تاكا) على اللاجئين للإقامة فيها. وتعيش قرابة ٠٠٠ ٢ أسرة من اللاجئين في هذه الأراضي التي تؤويهم.

٩٦- وأنشئ ما مجموعه ٢٠ مدرسة لاستيعاب قرابة ٥٠٠ ٧ طفل لاجئ يقيم في المخيمات. وقد قُدِّمت الأموال لمساعدة السكان اللاجئين على التفكير في أنشطة المساعدة الذاتية وتطوير المهارات. وأنفقت الحكومة قرابة ١٠٠ مليون تاكا على تقديم الدعم الإداري للاجئين من ميانمار. وإن الدورة التاسعة والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد أشادت بحكومة بنغلاديش على مشاركتها الإيجابية في

تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين من ميانمار، وعلى تحسين مستوى اللاجئين الباكستانيين، وذكرت أن بنغلاديش هي الدولة الوحيدة التي قدمت تقريراً عن جدول العمل المتعلق بالحماية، على الرغم من أنها لم توقع على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

واو – التقليل من الفقر

١– الخطط الإنمائية السنوية

٩٧– إن الخطط الإنمائية السنوية للحكومة تركز أساساً على تنفيذ البرامج الإنمائية من خلال منظمات القطاع العام بطرق هادفة. كما تسعى هذه الخطط إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، ولا سيما السكان المحرومين، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال الاضطلاع بأنشطة متكاملة للتنمية.

٩٨– وقد اضطلعت الحكومة بعدد كبير من المبادرات الإنمائية التي تراعي مصالح الفقراء والمرأة. وتتضمن هذه المبادرات مشاريع منها مشاريع التخفيف من الفقر في الأرياف، وتوفير الفرص للمرأة الريفية لكسب العيش/العمل، ومنع ممارسة العنف ضد المرأة، ومشاريع تتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة، وتمكين المرأة الضعيفة وأطفالها في المجتمع، ومكافحة الاتجار بالمرأة والطفل، وتمكين المرأة على المستويين الاجتماعي والقانوني، ومناصرة القضايا المتعلقة بالمرأة، واستدامة سبل المعيشة للمرأة الضعيفة في المجتمع.

٢– ورقات استراتيجية التقليل من الفقر

٩٩– تسعى بنغلاديش إلى تحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد حققت بالفعل الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وهي في طريقها لبلوغ أهداف أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. واعتمدت الحكومة، بعد انتهاء أول ورقة من أوراق استراتيجية التقليل من الفقر التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٥، ورقة جديدة من أوراق إستراتيجية التقليل من الفقر في عام ٢٠٠٨ تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع لصالح الفقراء وتوفير تدابير شبكة الأمن لحماية الفقراء، ولا سيما المرأة، من الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة فيما يتعلق بالدخل، من خلال بذل جهود هادفة وغيرها من الجهود. وأكدت على أهمية التنمية البشرية للفقراء وضرورة رفع مستوى قدراتهم من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية والماء الصالح للشرب والتغذية والتدخلات الاجتماعية.

١٠٠– كما تتضمن أوراق إستراتيجية التقليل من الفقر مشاركة الفقراء وتمكينهم، ولا سيما المرأة وغيرها من الفئات المستضعفة والمهمشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية والأشخاص الضعفاء إيكولوجياً. وتركز على النهوض بالحكم السديد من خلال تحسين القدرة على التنفيذ، والإدارة المحلية والحد من الفساد وضمان إمكانية الاحتكام إلى القضاء وتحسين الإدارة في القطاعات من خلال بذل جهود مشتركة بين الحكومة ووكالات التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية، وقبل كل شيء شعب بنغلاديش.

٣- إستراتيجية التقليل من الفقر في المناطق النائية في بنغلاديش

١٠١- بغية القضاء على أوجه التفاوت الإقليمي في التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، تمت صياغة ورقة رؤيا معنونة إستراتيجية الحد من الفقر في المناطق النائية في بنغلاديش. وقد أوصت هذه الورقة بشكل عام بإتباع جدول عمل إنمائي متزن يستند إلى تدابير سياساتية على الأجلين القصير والطويل وخطط عمل. وقد شرعت الحكومة بالفعل في تنفيذ خطط عمل قصيرة الأجل، مع رصد مبلغ خاص يتجاوز ١,٤٠ بليون تاكا لـ ٢٨ مقاطعة من المقاطعات المتخلفة والفقيرة للغاية في بنغلاديش.

زاي – شبكة الأمان الاجتماعي والتمكين

١٠٢- إن الارتفاع غير المتوقع لأسعار النفط الخام والأزمة الغذائية العالمية قد أثّرا على القوة الشرائية للفقراء وللشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط في بنغلاديش. وإن الحكومية، سعياً منها إلى تقديم الأمان الاجتماعي لشرائح السكان هذه، قد وسعت من نطاق برامج شبكة الأمان الاجتماعي لكي تغطي عدداً متزايداً من المستفيدين منها. وقد قامت بزيادة معدلات الإعانات التي تشمل ١٦٩,٣٠ مليار تاكا (٢,٨في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية الحالية، مما يعني زيادة بنسبة ٤٨ في المائة على مخصصات السنة السابقة، البالغة ١١٤,٦٧ مليار تاكا (٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

١٠٣- ومن بين برامج شبكة الأمان الاجتماعي المتنوعة المطبقة، هناك برنامجان لهما أهمية خاصة، أولهما برنامج توليد العمالة لمائة يوم لضمان توفير العمل للعاطلين في الأرياف. وقد تم في إطار هذا البرنامج إيجاد فرص للعمل محلياً لزهاء مليوني عاطل عن العمل من الفقراء في المناطق الريفية، وهو ما ولّد ٢٠٠ مليون يوم - رجل. والبرنامج الثاني هو برنامج الغذاء مقابل العمل، الذي خُصصت له كمية غذاء بمبلغ قدره ١٥,٧٨ مليار تاكا، يولّد ١٤٤ مليون يوم - رجل للفقراء في الأرياف، ولاسيما المرأة. وقد خصصت الحكومة أيضاً، في إطار عملياتها المتعلقة بالائتمانات الصغيرة، مبالغ تصل إلى ٢٤,٧٦ مليار تاكا للعمل الحر لقرابة ١٥ مليون أسرة.

١٠٤- ويرصد صندوق الإسكان للمشردين مبالغ تتضمن قروضاً وتعويضات لضحايا تحات الأنهار. وتتضمن البرامج الحكومية الأخرى برنامج تقديم إعانات الشيخوخة وإعانات للأشخاص المعسرين المصابين بإعاقة جسدية، ومكافآت شرفية للمحاربين الأحرار المعسرين، وإعانات للأشخاص المحروقين بالمواد الحمضية وذوي الإعاقة الجسدية، وإعانات موسمية للحد من البطالة. وبموجب برنامج اختباري للإغاثة، يتم توزيع الحبوب الغذائية على ضحايا الكوارث الطبيعية.

١٠٥- وقد أخذت الحكومة ببرنامج مركز قرى منطقة المرتفعات، الذي يؤكد على تطوير التعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية والتغذية ورعاية الأم والطفل في ذلك المركز.

حاء – الصحة والغذاء

١٠٦- إن الدافع الرئيسي لسياسة الصحة الوطنية، التي تمت صياغتها في عام ٢٠٠٠، يتمثل في ضمان متطلبات الرعاية الصحية الأساسية على جميع مستويات المجتمع دون تمييز. كما يركز على ضبط النمو السكاني وتحصين السكان.

١٠٧- وقد اعتمدت الحكومة إستراتيجية وطنية شاملة لصحة الأم، لضمان تقديم خدمات ذات نوعية جيدة من أجل تأمين صحة الأم في فترتي الحمل والولادة. واضطلعت ببرنامج لقطاع الصحة والتغذية والسكان يقدم الرعاية الصحية الأساسية للجميع ويرمي إلى الحد من الوفيات لدى الأم والطفل. وتسعى الحكومة أيضاً إلى تعزيز قدرة قطاع الصحة العام على التصدي لتهديدات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن والملاريا. ويعزز البرنامج الوطني للتغذية أموراً منها التغذية التكميلية بالمغذيات الدقيقة، وخدمات الرضاعة الطبيعية للمرأة الحامل والمرضعة والمرأة الحديثة الزواج، وطرق التواصل القائمة على التغيير في السلوك.

١٠٨- وقد اعتمدت الحكومة سياسة وطنية للغذاء لعام ٢٠٠٦ لضمان الأمن الغذائي الذي يمكن التعويل عليه والمستدام لجميع السكان في جميع الأوقات. والهدف من هذا البرنامج هو ما يلي '١' ضمان الإمداد بشكل كافٍ ومنتظم بالأغذية الآمنة والمغذية، و'٢' تعزيز القدرة الشرائية للسكان لزيادة إمكانية الحصول على الغذاء، و'٣' ضمان التغذية الكافية للجميع، ولا سيما المرأة والأطفال.

طاء – التعليم

١٠٩- بغية بلوغ هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، تركز الحكومة بصفة خاصة على الالتحاق بالمدارس والتعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي، والمقررات المالية، وزيادة ساعات التواصل بين المعلمين والطلاب. وقد حدث تقدم كبير في زيادة إمكانية الحصول على التعليم وتوسيع نطاق تغطيته الجغرافية. ومن بين الإصلاحات في السياسة، التي تعود بشكل عام إلى هذه التطورات، رصد اعتمادات منتظمة من الموارد العامة، وإيجاد شراكة تقوم على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، والأخذ بنظام لتقديم الإعانات للفقراء والفتيات.

١١٠- واعتمدت الحكومة البرنامج الثاني لتطوير التعليم الابتدائي بشكل متسق وشامل ويستند إلى القطاعات. وقد سعت إلى معالجة طلبات فئات الأقليات فيما يتعلق بالتعليم، من خلال تطبيق مشروع التعليم ما قبل الابتدائي في المعابد، وتعليم الجمهور، يستهدف المجتمعات الهندية الفقيرة. وتنفذ الحكومة مشروعاً من أجل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، لضمان التعليم الابتدائي لقرابة ٥٠٠ ٠٠٠ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٤ عاماً، في ٦٠ مقاطعة فرعية محرومة. وتنفَّذ برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس في المناطق التي تعاني درجة كبيرة من النقص في الغذاء.

ياء – التوعية بحقوق الإنسان

١١١- تعتقد الحكومة أن التوعية بحقوق الإنسان هو أمر أساسي لإعمال حقوق الإنسان بفعالية، وتقوم ببث الوعي بحقوق الإنسان في صفوف أعضاء الوكالات الحكومية، بما في ذلك في صفوف المسؤولون في الإدارة

والقضاء وإعمال القانون، من خلال تقديم دورات تدريبية متخصصة ونشر المعلومات. والقضايا، التي تشكل جزءاً من حملات المناصرة، تتراوح بين قضايا المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة وبين شواغل التنمية وغيرها من حقوق المواطنين المدنية والسياسية.

كاف – إدارة الأراضي وتنظيمها

١١٢- إن الأرض هي مصدر هام للدخل بالنسبة للفقراء الريفيين في بنغلاديش. وتشجع سياسة الحكومة المتعلقة باستخدام الأرض على الاستخدام الأمثل للأرض لوقف الخسائر في الحيز الزراعي ومنع تدهور التربة وحماية الأرض التي تملكها الدولة. وقد استعادت الحكومة مساحات واسعة من الأرض من الأشخاص الذين استولوا عليها، ويتم حالياً تجهيز هذه الأراضي وفقاً للقانون لأغراض الاستيطان. ويتم، من خلال مواثيق المواطنين المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، تأمين الشفافية في إدارة الأرض.

لام – البيئة والتنمية

١١٣- اتخذت الحكومة خطوات هامة لإدماج موضوع تنمية البيئة المستدامة في السياسات والبرامج التي تنظر في ما للكوارث الطبيعية وتردي الموارد الطبيعية من آثار على حقوق الإنسان. وقد أحرزت نجاحاً في مجالات الحراجة الاجتماعية وزيادة إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب، ولا سيما في المناطق الحضرية. كما اعتمدت سياسات وطنية تتعلق باستخدام الأرض والبيئة والغابات والزراعة.

١١٤- وتشترك الحكومة في برامج للحد من التلوث الذي تُحدِثه المصانع، وإدارة النفايات الإكلينيكية، وإدارة الغابات، وحماية التنوع البيولوجي. وقد تم الأخذ ببرامج تديرها المجتمعات المحلية لتعزيز مشاركة السكان في حماية الموارد الطبيعية. وإن إدراج التثقيف البيئي في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية يُسهم في بث الوعي بشأن قضايا البيئة وصون التنوع البيئي في صفوف الشباب من السكان.

١١٥- وبما أن بنغلاديش هي بلد يتعرض بشكل متكرر لحدوث الكوارث الطبيعية، تعكف الحكومة على إدماج برامج حقوق الإنسان في برامج إدارة الكوارث الطبيعية بغية حماية ضحايا الكوارث الطبيعية، من خلال تحسين الاستعداد والاستجابة والإنعاش والحد من المخاطر قبل حدوث الكوارث الطبيعية وأثناءه وبعده. ويتضمن ذلك تقديم الدعم إلى الأطفال والمراهقين والمسنين ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، لتحمل الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية.

عاشراً – التحديات في إعمال حقوق الإنسان بصورة فعالة

١١٦- ثمة مجموعة من العوامل التي تظهر على مستويات مختلفة في حالات شبيه بحالة بنغلاديش تقيِّد من قدرة السكان على التمتُّع بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن بعض هذه القيود يتعلق أساساً بجوانب الإدارة وأوجه التفاوت الهيكلي، فإن السيناريو العام يزداد تعقيداً بسبب انعدام المعارف الضرورية بالقانون والحقوق في صفوف السكان بوجه عام، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل المرأة. وثمة قضايا لا تكون قانونية محضة في طبيعتها، غالباً ما تؤدي إلى الانتقاص من حقوق المواطنين. ومن بين هذه القضايا يظهر الفقر والكوارث الطبيعية بشكل صارخ.

١١٧- ويعمل الفقر على تعويق الإعمال الكامل بالحقوق ولا سيما حقوق الأطفال والنساء الذين هم في وضع أكثر ضعفاً. وتواجه بنغلاديش، وهي من أقل البلدان نمواً، تحديات متعددة الأبعاد في الوفاء بالتزامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك بالدرجة الأولى لانعدام الموارد. ويقع على عاتق المجتمع الدولي دور هام في هذا المجال. وتعتقد بنغلاديش أن تأمين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بشكل كلي لشعبها هو أهم ضمان لتمتعهم تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان.

١١٨- وتعاني بنغلاديش من قيود بيئية متعددة الأوجه تطرح بالتأكيد تحديات أمام حقوق الإنسان وجهود التنمية. وإلى جانب الكوارث الطبيعية، فإن اجتثاث الحراج وتعرية التربة والأنهار وتردي الأراضي والآثار الأخرى المترتبة على تغير المناخ، التي ليست بنغلاديش مسؤولة عنها، يُحدث أزمات هامة بيئية غير متوقّعة تؤثر إلى حد كبير على السكان جميعاً. وبنغلاديش هي بالدرجة الأولى بلد زراعي يعتمد فيه السكان على المحاصيل وتربية المواشي لكسب العيش. وتشير الإسقاطات المقبلة لآثار تغير المناخ إلى احتمال حدوث انخفاض كبير للغاية في المحاصيل الزراعية في بنغلاديش. ولذلك فإن ارتفاع درجات الحرارة وزيادة قساوة الأحوال الجوية في العالم سيؤديان على الأرجح إلى أن تشهد بنغلاديش نتائج مناخية وخيمة. وإن الفيضانات المزمنة، وإعصار "سدر" الذي حدث في وقت قريب في عام ٢٠٠٧، قد أثروا تأثيراً شديداً على المحاصيل في الحزامين الشمالي والجنوبي من البلاد، مما أضاف إلى الندرة في الأغذية بشكل عام.

١١٩- وعلى الرغم من الانخفاض في معدلات الخصوبة في بنغلاديش، فإن الإسقاطات تشير إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد السكان بحلول عام ٢١٠٠. ولذلك لا يزال التقليل من الفقر يشكل تحدياً إنمائياً مركزياً أمام بنغلاديش. ولا يزال أكثر من ٦٣ مليون شخص يعيشون دون مستوى خط الفقر. وإن التغير في المناخ، وأثر العولمة، والبيئة التجارية الدولية ذات الطابع المتزايد المنافسة وعدم اليقين، جميعها عوامل تحد من ارتفاع معدل النمو. وفضلاً عن ذلك، أدت التغييرات الهيكلية في المناطق الريفية إلى هجرة اقتصادية سريعة عملت على ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الحضرية، وعلى التقليل من فرص العمل اللائق، وتزايد حالات العيش في مأوى غير مناسب. ويؤدي الفقر إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن الجسدي وإلى الضعف الاقتصادي، ويحرم الناس من فرص المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطة العامة. وضمان زيادة نصيب السكان الأشد فقراً في الاستهلاك/الدخل الوطني لا يزال بمثابة تحدٍّ هام أمام البلد.

١٢٠- وإلى جانب الفقر والبيئة، ما انفكت بنغلاديش تشهد صعوبات في استدامة التقدم بسبب اتساع نطاق الفساد، الذي، على مَرّ السنوات، أدى بصورة منتظمة إلى انحسار بعض المؤسسات الأساسية العامة والخاصة. وأدت هذه الظاهرة إلى تقييد حقوق الإنسان وجهود التنمية من خلال زيادة تكاليف المعاملات التجارية في القطاعين العام والخاص، وتقويض القانون والنظام واستتراف الموارد الضريبية وتقييد تنمية الهياكل الأساسية.

حادي عشر - بناء القدرات والمساعدة التقنية

١٢١- هناك حاجة جادّة لإعادة تقييم النُهج القانونية التقليدية إزاء حقوق الإنسان واستنباط تدابير براغماتية تستكمل وتعزِّز الجهود التشريعية لحماية حقوق المواطنين. ومن الواجب وضع تدابير اجتماعية واقتصادية للتصدي لقضايا الفقر واللامساواة التي تكون في الغالب هي جذور المشكلة. ولذلك من الهام ألا تكتفي البرامج المتعلقة

بالحد من الفقر والبرامج الإنمائية على المستوى الكلي بضمان توزيع الموارد بصورة عادلة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفقراء، بل أن تسعى أيضاً إلى الحصول على استثمارات وافرة لتنمية القدرات البشرية. وينبغي الاضطلاع بجهود إنمائية واسعة القاعدة بل ومترابطة، مثل الإصلاحات الزراعية وإيجاد فرص العمل وأنشطة توليد الدخل وتمكين الفقراء من الإفادة من الاستراتيجيات التكنولوجية والإنمائية.

١٢٢- لقد أحرزت بنغلاديش تقدماً اجتماعياً - اقتصادياً كبيراً في السنوات القليلة الأخيرة، وهي تملك توقعات معقولة في بلوغ العديد من أهداف التنمية للألفية لعام ٢٠١٥. وهي بحاجة إلى استدامة الزخم بغية ضمان تمتُّع مواطنيها بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً. والاستثمارات بمبالغ كبيرة للغاية في قطاعات استئصال شأفة الفقر والتغيُّر في المناخ ستكون هامة في نجاح بنغلاديش في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. كما أنها بحاجة إلى الالتفات في الوقت المناسب للمسائل المؤسساتية والمسائل المتعلقة بحسن الإدارة.

١٢٣- هناك حاجة ملحّة لبناء القدرات فيما يتعلق بالتوعية، وحشد الموارد والإشراف المؤسساتي وإدارة البرامج. وعلى الرغم من أنه يُتوقع من الإصلاحات المؤسساتية التي أُجريت مؤخراً أن تؤدي إلى إحداث تحسينات ملموسة في حقوق الإنسان ومخططات التنمية، فإن التنفيذ الصحيح للاستراتيجيات هو أمر أساسي من أجل إحداث آثار دائمة. وفي هذا الصدد، فإن استمرار تمويل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تراعي الفقراء، ودعم التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية بصورة منتظمة وطويلة الأجل، هما أمران حيويان من أجل زيادة فعالية المؤسسات العامة ومن أجل دوافع الإصلاح. وقد شاركت المساعدة الإنمائية في السابق مشاركة كبيرة في تحقيق الإنجازات الاقتصادية - الاجتماعية في بنغلاديش، ومن المتوقع لها أن تؤدي في المستقبل دوراً على جانب مماثل من الأهمية.

مرفق

قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية التي شاركت في إعداد الاستعراض الدوري الشامل

١- فرع بنغلاديش لمؤسسة المعونة في العمل؛

٢- Ain O Shalish Kendra (ASK)؛

٣- Bangladesh Mahila Parishad؛

٤- لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف؛

٥- جمعية بنغلاديش لإعمال حقوق الإنسان؛

٦- Manusher Jonno Foundation (MJF)؛

٧- Nagorik Uddyog (مبادرة المواطن)؛

٨- Naripokkho؛

٩- المحفل الوطني للمنظمات العاملة مع المعاق؛

١٠- منظمة الشفافية الدولية (بنغلاديش)؛

١١- رابطة بنغلاديش الوطنية للمحاميات؛

١٢- Bangladesh Paribesh Andolon (BAPA)؛

١٣- منظمة بنغلاديش لحقوق الإنسان.

ودُعي عدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى للمشاركة في المشاورات خلال إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل. ومنها:

١- مركز سياسة الحوار؛

٢- Bangladesh Manabadhikar Sangstha.

- - - - -